

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة
بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من منظمة التواصل، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301214 291214 14-65413X (A)



البيان

نشكر لكم دعوتكم منظمة التواصل في الكامبيرون لتقديم بيان بمناسبة الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة. ونعد منظمة التواصل في الكامبيرون إحدى المنظمات الرائدة لتمكين النساء والفتيات، ولديها خبرة ١٧ عاماً في العمل مع النساء والفتيات في المجتمعات الريفية من أجل تمكينهن وبناء قدراتهن بينما تناصر احترام حقوق المرأة وخاصة الطفلة.

وتتيح الدورة التاسعة والخمسون للجنة وضع المرأة فرصة فريدة لتسليط الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفقاً لما أُنخذ من إجراءات. وتمشياً مع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، اعتمدت منظمة التواصل نهجاً للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمعات التي تستهدفها، مع التركيز على المساواة بين الجنسين والتي أدت إلى خطوات ملموسة هامة من أجل:

- بناء ثقافة للسلم المستدام بين النساء في حالات النزاع
- منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليها
- ضمان احترام القانون لحماية النساء والفتيات على وجه الخصوص
- تمكين المرأة والنهوض بها اقتصادياً وتعليمياً على حد سواء

وتتيح عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع فرصاً كبيرة للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. غير أنه يلزم تنفيذ منظور يراعي الاعتبارات الجنسانية بصورة أكثر فعالية في حالات ما بعد انتهاء النزاع وعمليات بناء السلام. وتتيح هذه العمليات فرصاً كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالتعليم والتمثيل السياسي والحقوق في الأراضي والملكية والميراث. وقد قدمت تجربة منظمة التواصل في منطقة بكاسي بالكامبيرون مثلاً على النهوض بحقوق ومواقف النساء والفتيات.

لقد زادت الصعوبات التي تواجهها المرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع من حيث العدد والخطورة على حد سواء. تمرور السنين، خاصة في الإقليم الأفريقي، نظراً لأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والفقر، والكوارث الطبيعية، وصعوبة الوصول إلى العدالة والخدمات الاقتصادية تجعل كوارثها، بالإضافة إلى تدهور البيئات الصحية بالفعل، مثاراً للشفقة والأسف بدرجة أكبر. وفي المرحلة الانتقالية للانتعاش، لا يتم التصدي بدرجة كبيرة لأعباء الرعاية المتزايدة الواقعة على عاتق المرأة، والآثار الجنسانية الخاصة لسياسات الاقتصاد الكلي والعمل والحماية الاجتماعية. وتعد إصلاحات قطاع العدالة والأمن نقاط بداية قوية

للتخفيف من وضع المرأة في حالات ما بعد انتهاء النزاع، ذلك لأن المرأة تُترك عادة خارج الصورة عند صياغة مثل هذه السياسات والإصلاحات. فقوانيننا وكذلك قانون حقوق الإنسان تدين الاغتصاب، والتعذيب الجنسي، وجميع أشكال الانتهاكات القائمة على نوع الجنس، والتي تُرتكب عادة ضد المرأة، ولكن تنفيذ هذه القوانين ينقصه الكثير.

وقد يتيح بناء السلام أكبر فرصة لتصحيح أوجه عدم المساواة بين الجنسين ورفع الظلم الذي تعرّضت له المرأة في الماضي، مع وضع سوابق جديدة من أجل المستقبل. ولكن هذه الفرص يمكن تحسينها بدرجة كبيرة - أو تقييدها - من خلال الطريقة التي يحدد بها المجتمع الدولي أولوياته بالنسبة لمرحلة الانتعاش، ويستخدم موارده من أجل بناء السلام.

ولتعزيز دور المرأة في منع النزاعات عن طريق بناء ثقافة للسلام المستدام من خلال مهارات النساء والفتيات والثقة بأنفسهن، واستخدام نظم الاتصالات التقليدية في بكاسي بمقاطعة نديان في الكاميرون، تشير التجربة إلى أن الانتهاكات ضد المرأة بعد انتهاء النزاع تعامل على أنها ضرورات أمن، وليست "مجرد" حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة أو شواغل محلية كما هو الحال دائماً. وينبغي أن يكون لدى شرطتنا المدنية وقواتنا العسكرية المكلفة بحفظ السلام والنظام في مناطق ما بعد انتهاء النزاع، مثل شبه جزيرة بكاسي، إدارة معززة خاصة بشؤون المرأة تتولى جميع الانتهاكات ضد المرأة، وتكون مسؤولة عنها. ومن المهم الاعتراف بأن هذا يعد مفهوماً جديداً يتطلب بناء القدرات ونقل المهارات إلى الضباط الذين يُرسلون إلى هذه المناطق.

إن ضمان الاحترام للقانون الدولي من أجل حماية النساء والفتيات على وجه الخصوص كان من بين نقاط العمل الاستراتيجية لمنظمة التواصل في الكاميرون. وقد صدّقت الكاميرون على عدة معاهدات دولية من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في أفريقيا، والميثاق الأفريقي لحقوق المرأة والشعوب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، ومجموعة أخرى من الاتفاقيات. وينص دستور الكاميرون على أن هذه المعاهدات الدولية لها الأسبقية على القوانين الوطنية. وتنص معظم هذه المعاهدات على أن الحد الأدنى لسن زواج الفتيات هو ١٨ عاماً، وهو ما يتعارض مع دستور الكاميرون. وهذا يعني أنه ينبغي تعديل القوانين المحلية لتشمل هذه المعاهدات الدولية. وقد أُرجئ قانون الأحوال الشخصية والعائلية الذي نوقش قبل ذلك في البرلمان بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية. ومع انتشار زواج الأطفال في الكاميرون، فإنه يلزم القيام بحملة دعائية لإصدار تشريع يحمي المرأة والطفلة. وقد أعلنت المشاورة الوطنية بشأن زواج الأطفال، والحقوق الجنسية والإنجابية التي عقدتها منظمة

التواصل في الكامبيرون وشركاؤها أن زواج الأطفال وما يرتبط به من ممارسات يعد أحد مظاهر العنف القائم على نوع الجنس، مع "إعلان بوا" المرافق الذي يدعو إلى إلغاء هذا الزواج واتخاذ إجراءات ضد مرتكبيه.

منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها

كانت المرأة متلقية سلباً لأشكال العنف التي تمارس ضدها بسبب انخفاض مستوى تعليمها واطلاعها المحدود على المعلومات، وكذلك بسبب ممارسات تقليدية عتيقة ترهبها وتمنعها من الكشف عن العنف الذي يُرتكب ضدها وضد أطفالها. وقد أدى هذا إلى إبعاد الأنظار عن مرتكبي أعمال العنف القائم على نوع الجنس وإفلاتهم من العقاب. ولم يكن لدى المرأة ما يكفي من الجرأة للإفصاح عن أعمال العنف التي تُرتكب ضدها، وتعتقد في بعض الحالات أن مثل هذا التصريح يعد من المخطورات، وتحتفظ بهذه الأسرار لنفسها لتموت في صمت. وتساعد دورات التثقيف والمعلومات والاتصالات، وكذلك جلسات الاستماع العامة على الحد من تعرض المرأة للعنف والتمييز والصمت. وعن طريق تمكين النساء المعرضات بواسطة المعرفة والتوعية عن حقوق الإنسان والحقوق القانونية، فإن هذا يساعد على الحد من تعرضها للعنف والتمييز والصمت.

وهناك إجراء استراتيجي آخر يتمثل في تعزيز التنمية المستدامة التي تركز على الشعب، بما في ذلك النمو الاقتصادي المستمر عن طريق توفير التعليم الأساسي، والتعليم مدى الحياة، وكذلك التدريب على محو الأمية. وعن طريق المرأة التي تعمل من أجل المرأة وتغير من حياتها من خلال مشروع التعزيز الاقتصادي، تحققت قدرة المرأة على القيادة في التنمية الاقتصادية المجتمعية عن طريق توفير أموال بدء التشغيل، وتبادل أفضل الممارسات التي تكون بمثابة منطلق للربط الشبكي الأفضل وتبادل المعلومات من أجل تحقيق النجاح. ويجري تمكين المرأة اقتصادياً في مناطق المشاريع، وتحسين وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي لجعلها أكثر قدرة على المشاركة على قدم المساواة وبصورة إيجابية في الأنشطة الإنمائية في مجتمعاتها المحلية من أجل تحقيق إدارة محلية أفضل.

إن تطوير القدرة الكاملة للفتيات والنساء من جميع الأعمار لضمان مشاركتهن الكاملة على قدم المساواة في بناء عالم أفضل يتطلب الإدماج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للفئات المحرومة والمهمشة. وعن طريق برنامج محو الأمية للنساء المسلمات ونساء موبورو، نجحت منظمة التواصل في تحسين مهارات القراءة والكتابة لهذه الفئة من النساء لضمان مشاركتهن الكاملة والنشطة في المبادرات الإنمائية المجتمعية.

ومن المهم وضع نهج شامل ومتعدد التخصصات لهذه المهمة الصعبة وهي تمكين المرأة. ولهذا ستواصل هذه المنظمة بناء تحالفات مع شبكات متقاربة في التفكير لارتياح طريق الإنسانية والنهوض بها.
